هل ألمانيا قادرة على تحرير الاتحاد الأوروبى من التبعية ؟!

د.م نادر رياض

أكتب من برلين... جمعتنى مائدة الإفطار بفندق أدلون ببرلين بصديقى النائب البرلمانى لحزب CDU والذى مقره عاصمة إقليم بافاريا، ويعد هذا الفندق المقر الأمثل لإقامة البرلمانيين الوافدين من مقاطعات ألمانيا المختلفة لحضور جلسات البوند ستاج.

وتشاء الظروف أن ينضم لمائدتنا ممثل عن حزب الحمر SPD وممثل عن حزب الخضر. ودار بطبيعة الحال أحاديث ودية تجمع بين ثلاثة اتجاهات حزبية برلمانية ألمانية ومصرى كمشارك فى تلك الأحاديث، وكم أسعدنى الإطراء الذى سمعته من أحدهم عن التطور الهائل الحادث فى مصر، والذى سيعد مع اكتمال مراحله منصة انطلاق للدولة المصرية لتأخذ مكانة أفضل بين دول المجموعات الدولية المختلفة بتسمياتها المتعددة.

وتطرق الحديث بعد ذلك إلى حديث الساعة بألمانيا ومصر والخاص بالانتخابات المحلية الحزبية والتى من شأنها تغيير التوجه البرلمانى حسبما تنتهى إليه التحالفات المختلفة من تكتلات برلمانية.

أما عن مصر فكان من الواضح أن القضية ستحسم طبقاً للتوجه الشعبى الذى ولدته ثورة شعبية قلبت الموازين ورفضت ما لا يمكن قبوله، وذلك كمرحلة انتقالية لحين تكون أحزاب ذات كوادر متخصصة فى مختلف المجالات قادرة على اكتساب ثقة الشعب وقادرة على تكوين كوادر تمثل الصف الأول والصف الثانى من النخب السياسية والاقتصادية لتلك الأحزاب.

وبعد أن حلت الألفة بيننا بعد مرحلة التعارف التقليدية، انتحينا إلى صالون جانبى لنكمل أحاديثنا مع إلحاح لطيف من جانبهم لدعوتى للانضمام إليهم، سنحت هذه الفرصة أن أتساءل عن خلو الأحزاب الألمانية دون استثناء من عناصر قوية تمثل الصف الأول تعيد للأذهان شخصيات عظيمة كانت ملء السمع والبصر فى وقتها مثل رودرج إيرهارت – فيلى برانت – هيلموت شميدت – فرانس يوسف اشتراوس – العظيم هلموت كول مهندس الوحدة الألمانية ومنسق قيام الاتحاد الأوروبى بما فى ذلك قدرته الخارقة على إقناع الألمان والفرنسيين والايطاليين والنمساويين بالتخلى عن عملاتهم العريقة بما لها من رابطة نفسية وقومية لدى شعوبهم وقبول عملة جديدة اسمها اليورو كعملة موحدة بديلاً لعملاتهم، وانتهاء بأنجيلا ميركل والتى تمثلت فيها الشخصية الألمانية المترسخ بها حب العمل الدؤوب والانضباط والحس الاقتصادى العملى والتطبيقى مما جمع من دول الاتحاد الأوروبى على كلمة موحدة تحذو حذو ألمانيا فى معظم قراراتها.

ومازلنا نذكر أن كتابة شهادة ميلاد الاتحاد الأوروبى الموحد من دوله المتناسقة والمتناغمة المفاهيم كان لها أثرها الدولى كقوة اقتصادية بازغة تقف على أرضية صلبة حبذا إثر الانهيارات الاقتصادية التى حدثت بجنوب شرق آسيا قبل ذلك بقليل. والمتابع للأحداث من خارج دائرة الضوء يمكنه أن يشاهد أن إصدار شهادة ميلاد الاتحاد الأوروبى تزامنت مع صدور شهادة وفاة الاتحاد السوفيتى الذى انحل كيانه وانفرط عقد الدول التابعة له.

وقد تابعنا من البعد كيف أن موجهى السياسات العالمية من قوى عظمى استكثروا على الاتحاد الأوروبى أن يستكمل عناصر قوته الواعدة ففرضوا عليه قبول دول أوروبا الشرقية لتنضم إلى الاتحاد الأوروبى رغم عدم استيفاء أى منها للمعيار المالى الأوروبى مما جعل منها عبئاً معطلاً للانطلاقة الاقتصادية الأوروبية المنشودة والمخطط لها.

أما ما أتت به الرياح بما لا تشتهيه السفن من توريط أوروبا وحلف الناتو فى العمليات العسكرية الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، فهو أمر لا يخلو من التساؤل عن مصلحة أوروبا بالتورط فى تكاليف هذه الحرب الباهظة دعماً لأوكرانيا دون مستوجب فما كان أسهل على أوروبا من أن تعلن غض الطرف عن قبول أوكرانيا فى حلف الناتو لتنهى هذا النزيف الاقتصادى بجرة قلم، لكن على ما يبدو فإن قرار حلف الناتو فى هذا الشأن لم يكن قراراً أوروبياً.

ومازال يتردد فى الآذان بعض العبارات القليلة والرصينة التى قالتها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل مع انتهاء فترة رئاستها كمستشارة لألمانيا عندما قالت إن الخلافات مع روسيا يجب أن تحل أوروبياً دون تدخل من خارج أوروبا، وهو الأمر الذى كان بالقطع سيجنب أوروبا حرباً ليست ضرورية لا رابح فيها ولا منهزم، فالجميع خسران خسران.

أما وقد لاح فى الأفق واقع جديد من شأنه أن يغير من سيطرة القطب الواحد على المقاليد الدولية وذلك بظهور تكتل جديد يضم الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وما يستجد تحت مسمى البريكس، وهو أمر من شأنه أن يخلق توازناً جديداً فى القوى من كتلتين.

ومن هنا يبرز تساؤل.. أليس من الأفضل من حيث المنطق أن يكون التوازن بين ثلاثة تجمعات اقتصادية بدلاً من اثنين؟ وأليس فى ذلك فرصة للاتحاد الأوروبى أن يضع تكتلاً خاصاً به والذى من شأنه أن يضم دولاً كثيرة من الدول ذات العلاقات الاقتصادية والتاريخية مع أوروبا مما يجعل من هذا التكتل الثالث كياناً اقتصادياً قوياً يمثل سياسة عدم الانحياز بمفهومه الواسع.. فهل دولة ألمانيا بماضيها وحاضرها قادرة على توجيه سفينة أوروبا الموحدة لهذه الوجهة لتصبح تكتلاً اقتصادياً له استقلاليته؟ أم عليها أن تنتظر ظهور قيادات جديدة قادرة على قبول التحدى وفرض الإرادة؟! وإن غداً لناظره قريب.

■ رجل صناعة ورئيس مجلس الأعمال المصرى الألماني

الدور الألمانى لاستقلال أوروبا من التبعية

بقلم دكتور مهندس :

نادر رياض

www.naderriad.com

لا شك فى أن العالم بمنطق القوة والهزيمة والنصر يقف مفتقداً للمنطق والمعيار القابل للقياس عليه عندما يرى دولة ألمانيا اليوم مقارنة بالأمس.

فدولة ألمانيا التى انهزمت واستسلمت دون قيد أو شرط وسمحت لأربعة جيوش لدول مختلفة أن تحتل عاصمتها برلين وتقسمها إلى أربعة أجزاء تدير فيها شئونها كيفما شاءت وأينما أرادت .. فينهبون من ثرواتها عقاباً لها وتنكيلاً بها ، وقد سجل التاريخ أن فرنسا سمحت لنفسها بمصادرة ٢ مليون عمود حامل للكابلات الكهربائية من مخازن السكك الحديد الألمانية ونقلها إلى فرنسا .. والقائمة طويلة يضيق عنها المجال.

أما دولة ألمانيا اليوم التى نراها وقد تفوقت على ثلاث دول أوروبية كانت محتلة لها بعد هزيمتها أمامهم فى الحرب العالمية الثانية وذلك باستخدام القوة السلسة ألا وهى قوة العمل والإخلاص للدولة الألمانية التى وظفتها قوى الشعب العاملة بإصرار ممتد منذ اليوم الأول لما بعد الاستسلام لاستعادة دولتهم وذلك بالانخراط فى العمل كهدف أسمى التفوا حوله وحولوه إلى أداة بناء فاقت كل آليات الدمار التى لحقت بألمانيا .

فها هى الوحدة الألمانية بعد مرور ٣٣ عاماً وقد فرضت نفسها على القوى العظمى ما لبثت أن حولها هيلموت كول إلى وحدة أوروبية .وبتحرير شهادة ميلاد الاتحاد الأوروبى حررت فى ذات اللحظة شهادة وفاة الاتحاد السوفيتي، وها هى ألمانيا تقود المجتمع الأوروبى بل وتقوم بتوحيد أوروبا فى اتحاد أوروبى قوى تقف عملته الموحدة موقف الندية أمام باقى العملات القوية المستقرة.

ولا يخفى على أحد أن العالم فى واقعه الحالى يحتاج إلى ثورة صناعية بعد أن انحسر المد عن عصر البخار وعصر الكهرباء ودخلنا فى عصر الإلكترونيات والتى فى واقعها لا تصنع ثورة صناعية حقيقية ، إذ إنها بحاجة لقوى محركة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة .

ولعل البعض يتفق معى فى أن ألمانيا المستقبل هى الأكثر تأهيلا لسبر أغوار الثورة الصناعية الجديدة التى يحتاجها العالم لصناعة مستقبل يشارك فيه دول العالم الثالث بدور إيجابى يفسح المجال له للقيام بصناعات مغذية يحتاجها العالم المتقدم للإمداد بها بأسعار اقتصادية تساعده على المنافسة ، مما سيقرب بين دول العالم الثالث ودول التكتلات الاقتصادية ويضيق الفجوة بينهم .إذ أننا نحيا عالماً واحداً ولا تبتعد كثيراً مقدمته عن مؤخرته ، فكل منهما يحتاج الآخر .

وها نحن نحيا الآن الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا الذى هو فى واقع الأمر الصراع من أجل إعلان ميلاد كتلة منافسة للقطب الأوحد الأمريكى لظهور تعددية قطبية جديدة منافسة . وهنا فان الفرصة ستكون متاحة أمام الاتحاد الأوربى بقياده ألمانيا للتقدم بخطوه للأمام أتوسمها ضرورية لتقف بين التكتلات البازغة الجديدة باعتبارها كتلة مستقلة من تكتل مجموعة عدم الانحياز.

ولا شك أن العالم سيؤيد الكتلة الأوروبية الاقتصادية الجديدة بقلبه وعقله متمنياً لها النجاح فى مقصدها باعتبارها الكتلة الديمقراطية المستقلة التى ليست لها أطماع استعمارية أو احتكارية على أية مستوى من المستويات .

فلننتظر انتهاء الصراع الروسى الأوكرانى والذى سينتهى عما قريب والذى سيمهد لميلاد عالم جديد أكثر تعددية وأرحب توازناً وأقل استقطاباً للاحتكارات الدولية وأكثر قدرة على إرساء مفاهيم الحق والعدل والشرعية والديمقراطية التى طال التشدق بها دون تطبيق فعلى لها على أرض الواقع .. وإن غداً لناظره قريب .

● رجل صناعة ورئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى

جريدة الاخبار (صفحة ١٠)٣/١٠/٢٠٢٣